

ملحق

السنة الثانية

العدد ٢٥

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

٢٥ جمادى الثاني سنة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة المنعقدة في ١٠-١١-١٩٣٠ للدورة الاعتيادية الرابعة للمجلس التشريعي الاردني الاول

للكشف عنه الأول

الجلسة الرابعة

افتتحت الجلسة الرابعة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ١٠-١١ المصادف يوم الاثنين برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية

فخامة الرئيس - افتتح الجلسة فليقرأ الضبط

فقري الضبط من قبل السكرتير وصودق عليه

الرئيس - عندنا مشروع قانون ترخيص بيع التبغ

شمس الدين بك - هل ورد يا فخامة الرئيس الجواب من الحكومة بشأن سؤال نظمي بك المتعلق بقضية الجيش العربي والمحقق الانكليزي ام لا ؟

فخامة الرئيس - السؤال كان احيل الى وزارة العدلية ولم يأت الجواب حتى الان

شمس الدين بك - ارجوك يا ابراهيم بك ان ترسل لنا الجواب بالسر السريع لا بالسر البطيء
نجيب بك ابو شعر - في الجلسة الماضية اجابنا وزير العدلية بأن الجواب على سؤال العضو المحترم نظمي بك لم يكن جاهزاً وبن استعداده لاعطاء الاجوبة في هذه الجلسة ولذلك انا ارى ان ما يقوله عطوفة الوزير من ان السؤال لم يرد على الوزارة الامتداربة وعشرين ساعة مردود شمس الدين بك - في الجلسة المقبلة ان شاء الله

عوده بك - ينظر الى تاريخ ارسال السؤال

نظمي بك - ينظر الى تاريخ الوصول للسؤال

شمس الدين بك - انا اقول ان ابراهيم بك صادق في اقواله والاستاذ مستعجل لانه يريد ان يشتغل ولذلك ارجو من فخامة الرئيس ان يلقي علينا جوابه بشأن موقف البلاد السياسي جواباً على سؤال العضو المحترم نظمي بك

فخامة الرئيس - سيتلي عليكم جوابي عطوفة السكرتير العام توفيق بك

وهنا انتصب توفيق بك وقراً جواب صاحب الفخامة رئيس الحكومة على الاعضاء :

« لقد كان سفري الى إنجلترا وفرنسا باجازة كما تعلمون ولم انصد منها لاية غاية رسمية الا انني بعد وصولي اليها رأيت من الواجب اختتام القرصة السانحة والقيام بخدمة البلاد اذا أمكن فخايرت وزارة المستعمرات وقابلت سكرتير الوزارة مرتين وشرحت له حالة البلاد من كل الوجوه وما

وصل اليه المكلف الاردني من الفقر والغفلة شرحاً وافياً وطلبت الموافقة على عفو المكلفين من بقايا الاموال الاميرية وتعديل الاتفاقية وقد وعدت بدرس هذه المطالب كما وعدني كل من فخامة المندوب السامي ودولة المعتمد بدرسها ايضاً واتني على اعتقاد شديد بان حكومة بريطانيا المعطى المشهورة بموالاة اصدقائها ستنظر بين العطف والعناية اطالينا المشروعة اهتمة وهذا كل ما في الامر والله المشول ان يحقق الآمال ويوصل البلاد الى امانها بمنابة صاحب السمو اميرنا المعظم ايده الله »

شمس الدين بك - اطلب الكلام

ابو شعر - وانا ايضاً لي ملاحظة بعد ان يتكلم العضو المحترم شمس الدين بك

شمس الدين بك - فهمت من جواب فخامة الرئيس ان الحكومة لم تباشر المفاوضات

السياسية حتى يومنا هذا توصلنا لتعديل الاتفاقية التي قبلت من قبل اكثرية المجلس بشرط ان تفتح الحكومة باب المفاوضات حالاً بعد قبول الاتفاقية

اني متيقن بان اعضاء المجلس المحترمين الذين وافقوا على قبول هذه الاتفاقية لم يوافقوا اعتقاداً منهم بانها نافعة للبلاد او مستوفية الشروط ومطمنة لرغائب الامة فاعضاء المجلس المحترمين كانوا يعلقون الآمال القوية على اجراءات الحكومة التي تعهدت واخذت على عاتقها تعديل الاتفاقية وقتئذ

وها قد مضى عامان كاملان على قبول تلك الاتفاقية ولم يفتح حتى يومنا هذا باباً للمفاوضات ولم تفتح الحكومة البريطانية الامس اعني على اثر وصول فخامة الرئيس الى لندن باجازته الموعودة

اعتقد ان حكومة متفككة العرى غير مجتازة لاستطيع ان تمدد شيئاً من مواد الاتفاقية فتعديل الاتفاقية يحتاج الى حكومة قوية متضامنة لانها كراسي الملكية ولا يزعجها قول من قال انت غير مرغوب في خدمته

حكومتنا الحاضرة مع احترازي لاشخاص رجالها غير قادرة على الوقوف في وجه التيار الاستعماري وهي ضعيفة ورجلها غير مجتازة وتعتقد بنفسها انها غير مشغولة بالنسبة للوضع الحكومي الشاذ الحاضر لذلك ارى من الواجب الهم على اعضاء المجلس ان لا يسكتوا اكثر من عامين على هذه الحالة الحاضرة

فالحكومة اليوم بعد قبول الاتفاقية هي نفس الحكومة التي كانت قبل قبولها والاتفاقية لم

تقبل الابد الاعتقاد ان الوضع الحكومي سوف يتغير والبلاد سوف تنال حكومة دستورية كما ورد ذلك في القانون الاساسي والاتفاقية .

لا اقصد بانتقادي هذا احد افراد الحكومة ولا استغني احد من رجالها فيجب علينا ان نرفع مضبطة موقعة من جميع الاعضاء للاعتاب السنية ونطالب بها سمو الامير المعظم بالحكومة التي وعدنا بها اغني حكومة مسئولة متجاسدة ، فدوائر الحكومة قد فشلت فيها داء اللامركزية الواسعة وكل رئيس مصلحة تجده حكومة مسئلة بذاتها لا تربطه مع الحكومة المركزية رابطة

وليس هناك قانون يخول الرئيس حق مواخذة اي رئيس دائرة . بناء عليه اكرر الرجاء واغلب الى حضرات الاخوان مشاركتنا في هذا الحس والشعور العام لان البلاد لم تعد تتحمل اكثر مما قد تحمله من التذبذب الحكومي والتقهقر المتواصل والضعف المستمر في جميع فروعها واجزائها . واني اسلم الكلام لبقية الزملاء ليتكلموا في هذا الموضوع لانه حيوي وسياسي .

نجيب بك ابو شعر - طرحت المعاهدة الاردنية البريطانية على بساط البحث فتناقش بها مجلسكم العالي طيلة ثلاثة شهور متوالية فوجد بها من القيود الثقيلة الامر الذي ادى لمجلسكم العالي لوضع شروط وتحفظات على تصديق المعاهدة تأمينا لتعديل الاتفاقية المذكورة .

ولا اريد التنويه عن موقف المعارضة المشرف في هذا الشأن لانه من حيث النتيجة الشروط الاحترازية التي وضعتها الاكثريه من حضراتكم لا تختلف بتاتا عما للمعارضة من رأي بهذا الموضوع .

قبلت الاتفاقية وبتنا ننظر تطبيق نصوصها رغم ما بها من قيود ثقيلة الا اننا استمرضنا الوضع الحاضر لحكومة شرق الاردن وقايسنا بينه وبين باقي المعاهدة والدستور من نصوص فوجدنا هذا الوضع الشاذ الحكومي لا يتطابق على نصوص المعاهدة معني ذلك ان الجود بقي راسيا في هذه الاوضاع انص القانون الاساسي على وجوب حكومة دستورية الا ان شيئاً من هذا القبيل لم يحدث ولا بد لي من مشاطرة الزميل المحترم شمس الدين بك رايه الحق بمحصر تفكك العرى بين دوائر الحكومة ولذلك قبل ان يعدل اي قانون علينا ان نسعى لتطبيق مواد هذه المعاهدة مع إنكاري شخصياً عدم موافقتي على مثل هذا القانون في الاساس وقبل ان ندخل في المفاوضات بشأن تعديل المعاهدة نريد ان تطبق بنود المعاهدة .

ولا يستتر من مجلسكم العالي احد نواب المعارضة سماع مثل هذا الطلب وذلك كما عرضت للمقابلة بين نصوص الدستور والمعاهدة مع الوضع الحكومي الحاضر .

فليطلب مجلسكم العالي تطبيق مانص عليه الدستور والمعاهدة ثم نطالب الحكومة بالشروط الاحترازية الذي وضعتها الاكثريه المجلس الساقطة عند تصديق المعاهدة .

واني بكل حسن نية اشكر فخامة الرئيس بقاء على توسطاته التي اجراها لئلا بصورة غير رسمية نجيب بك الشريدي - ان استقير المشترك الذي وقع عليه كافة الاعضاء المنتخبين قبل تصديق الاتفاقية كان معناه لمن المجلس يرفض الاتفاقية بشكها الحاضر ويشترط تعديل بعض موادها كما ذكر في التقرير المذكور في اول فرصة تسنح وعند مغادرة الحكومة لدولة المعتمد البريطاني بشأن هذا التقرير المشترك كان اجاب دولته ان لا شيء يمنع التعاقد من فتح باب المفاوضات لتعديل الاتفاقية بين كل فرصة واخرى . ولكن بعد تصديقها على شكلها الحاضر . فاعتمد المجلس على هذا الوعد ووضع التحفظات اللازمة ثم صدقت الاتفاقية بالاكثريه . وبما ان فخامة رئيس الوزراء تفضل بجوابه ان فتح باب المفاوضات لتعديل الاتفاقية كان امر شخصي ولم يقع بصورة رسمية مما دل ان غير فخامته دفعته لهذا انشبت انشخصي (غير الرسمي) فنحن باسم الامة نشكر فخامة الرئيس على هذا الشعور الذي بدا منه فاضاع قسما من وقته الممد لترويج النفس بالخوض في بحث يعود في الجيز الجزيل على البلاد اذا قبض الله تعديل شيء من الاتفاقية بموجب هذا التثبيت غير انه في الوقت نفسه دل في جواب فخامة الرئيس ان الحكومة لم تفكر بعد بفتح باب المفاوضات بصورة رسمية ولا شك ان هذه المفاوضات التي نحن بصدها لا تكون الا على يد حكومة دستورية ذات مسئولية مشتركة لا على يد حكومة مؤلفة من مجلس تنفيذي وظيفتها اسداء المشورة فقط لصاحب السمو الامير المعظم كما نصت المادة (٢١) من القانون الاساسي

فان الحكومة غير مسئولة عن المفاوضات لان وظيفتها منحصرة باسداء المشورة فقط فاذا اراد المجلس ان يكلف الحكومة لتعديل المعاهدة فليفت نظر المجلس العالي الى التوصل بتعديل هذه المادة سيما واصبح تعديل القانون الاساسي من صلاحية المجلس التشريعي بعد مرور عامين على نشره . وقد انقضى الامان في ١٦ نيسان سنة ١٩٣٠ وطالما ان فخامة الرئيس الجليل تجشم المتاعب واقفتم المصاعب بصورة شخصية وتوسل مع اوليه الامر في لندن لتعديل الاتفاقية ولم يذكر في جوابه اي مادة من مواد الاتفاقية وعلى اي وجه كان الطلب . فخرج من فخامته ان يوضح لاساء هذه الجهة فيما اذا كان تشبه منحصر فقط في فتح باب المفاوضات لتعديل او طلب تعديل المواد على اشكال مختلفة ومعينة لئلا رأينا بهذا الطلب اذا كان يعبر عن رأي ام لا . وفي الختام الفت نظر المجلس العالي لتعديل المادة (٢١) من القانون الاساسي . فاذا صادق سمو الامير على تعديلها معناه

انه وافق على تشكيل حكومة دستورية ذات مسئولية مشتركة . اتى نحن ننشدها وننتالها في سبيل تحقيقها .

نجيب بك ابوشعر - ان تعديل اي مادة من القانون الاساسي يكون باقتراح يقدم للمجلس من احد الاعضاء

نجيب بك الشريدي - ارجو من فضامة الرئيس اعطاء الجواب على استلتي فضامة الرئيس - قدمت لوزارة المستعمرات صورة عن التحفظات التي اتخذها مجلسكم العالي اساساً في تصديق المعاهدة ومن المعلوم انها ذات مواد معينة

شمس الدين بك - ومعنى ذلك ان فخامة لفت نظر وزارة المستعمرات في لزوم تعديل الاتفاقية ولكن من القواعد المسلمة في الحكومات الدستورية ان انسحب الحكومة عند تصديق اي اتفاقية لتفسح للحكومة ثانية مجالاً لفتح باب المفاوضات . الا يوجد بين رجالات حكومتنا من يقول انا مستعد ان انسحب خدمة للبلاد ومرحمة للبلاد ولكي نأتي بحكومة جديدة تشرع في امر تعديل المعاهدة بصورة تتلائم مع المنفعة العامة ورفاهية الامة ؟

عطا الله بك السحجات - (ماحررت) يا ابا سامي

شمس الدين بك (مداوماً) - واما رفع المضبطة لسو الامير فامر ضروري .

محمد بك الانسي - انا من وافق على الاتفاقية الممهودة لشيء واحد وهو اعتقادي ان حكومة جلالة الملك كانت تمارس سلطتها قبل تصديق المعاهدة عن طريق الحكومة التي ترون اشخاصها امامكم . كنا قبلنا الاتفاقية على اساس ان تكون الادارة والتشريع حق من حقوق البلاد .

وتم الخ المجلس في لزوم تعديل المواد الواردة في التحفظات وبتنا ننظر ان تكون الحكومة حكومة دستورية كما نص عليها القانون الاساسي ويعرفها العالم اجمع واضطربا بعد هذا التصديق وهذا الاظهار ان نرفع الى الاعصاب السنية بطلب تشكيل حكومة متجانسة تأمينا لتسيير الامور في طريق معلوم لان اجراءات الحكومة سائرة في طريق غير معين وهد ان رفعت المضبطة المذكورة مكشفاً ننظر اجراء اي تعديل في اوضاع الحكومة ولكن لم نخط بشيء مع الاسف . ثم مضت كل هذه المدة ونحن نراقب الامور عن كذب حتى وصلت الى ماوصلت اليه الحكومة من درجة تدعو الى الاستغراب واني اشارك حضرة الاخ الزميل شمس الدين بك بكل آرائه فيما يختص في عدم مركزية الادارة وعدم الارتباط الظاهر للبيان بين اجزائها . ثم هناك دسائس تحاك بين عناصر الحكومة حتى ليحبل للحر انه يعيش في هذه البلاد بين جواسيس ودسائس لاجل ان هذه الحالة لا يقبلها

لاعضو من اعضاء مجلسكم العالي ولا راع من رعاة البقر لذلك ارى كما يرى الزميل ان ترفع مضبطة للاعتاب السنية بلزوم اقامة حكومة دستورية كما نص القانون الاساسي على ان تكون متضامنة متجانسة لا ان تكون مفككة العرى كما وصفها الزميل المحترم شمس الدين بك .

كيف يمكننا ان نتعاون مع حكومة على هذه الصورة وهي غير متعاونة مع نفسها وكيف يمكننا ان نفيد الامة والدسائس تحاك وراءنا وعليه اؤيد الزميل شمس الدين بك في اقتراحه بشأن رفع مضبطة لصاحب السمو الملكي المعظم .

مقال باشا الفايز - على مايتبادر لذهني ان المجلس الموقر لم يتناول في مباحثه العديدة غير القوانين التي لاطائل تحتها بينما كان من الواجب المهتم البحث في حالة البلاد من الوجهة الزراعية وكيف ان الفقر ضارب اطنا به بن المزارعين من الحضر والبدو وكيف انهم يكدحون طيلة ليالهم ونهارهم ولا يستطيعون ان يقوموا باود عيالهم كيف اذن يتمكنوا من دفع مايترب عليهم من الاموال الاميرية بينما نرى ان الحكومة ما انفكت تطالبهم في البقايا رغم توسلاتنا العديدة في العفو عنهم .

شمس الدين بك - ارجو انتخاب لجنة لتضع صيغة المضبطة .

نجيب بك ابوشعر - اولاً نريد ان نفهم الطلب المقدم من قبل شمس الدين بك ووافق عليه الانسي بك ثم اعيد على مسامح الاخوان حضرات الاعضاء الكرام ماقلته سابقاً ان يطلب مجلسكم العالي تطبيق نصوص الاتفاقية والدستور ثم نطالب الحكومة بالشروط الاحترازية التي وضعتها اكثرية المجلس على اثر تصديق المعاهدة اما ان تشكل حكومة دستورية مسئولة تجاه مجلسكم العالي فهذا غير منصوص عليه فالمسئولية المشتركة بالدرف الدولي هي ان تكون الوزارة متجانسة متآزرة وتكون من جهة اخرى مسئولة تجاه مجلس الامة فاما ان تكون المضبطة طلباً لتطبيق نصوص الدستور واما ان تكون بشكل اقتراح يعدل المادة المخصوصة من القانون الاساسي بعد ان يوافق مجلسكم العالي على تعديل القانون الاساسي يقدم لصاحب السمو حتى يفتون بالموافقة السنية .

شمس الدين بك - ان الزميل نجيب بك ابوشعر يناقض نفسه بنفسه حيث كان نجيب بك الشريدي طلب نفس الطلب فناقضه

نجيب بك الشريدي - يوجد اقتراحان اقتراح شمس الدين بك والشالي اقتراحي وهو تعديل للمادة (٢١) من القانون الاساسي فاذا وافق صاحب السمو الملكي على تعديل المادة معناه قبل تعديل الحكومة ولذلك لا يوجد فرق بين الطرفين غالب شمس الدين بك رفع مضبطة بهذا المعنى وطلبي الذي هو تعديل المادة (٢١) من القانون الاساسي التي بموجبها ستألف الحكومة على

الشكل الذي ستمثل به هذه المادة فإن قبل التعديل صاحب السمو ووافق عليه فبطبيعة الحال يبدل الوضع الحكومي . ومع هذا أنا لا أخالف الزملاء في قضية رفع مضبطة ولكنني نظرت الى القضية من الوجهة العملية

محمد بك الانسي - ان الفقرة الاخيرة من المادة التي نوه عنها الزميل نجيب بك الشردي نص على انه عهدت للمجلس التنفيذي شئون شرق الاردن الادارية . فاذا كان اعضاء مجالس الادارة مسؤولون عن مقرراتهم الا يجب اذن ان يكون المجلس التنفيذي مسئولاً عن مقرراته ؟ ثم ان القاعدة الاساسية في مسئولية السلطة الاجرائية هي عدم مسئولية رأس الدواة وانتقال هذه المسئولية الى وكلائه ووزرائه . فللمادة (١٨) نص على ان سمو الامير المعظم مصون من كل تبعه ومسئولية . فمن الضروري ان تكون المسئولية موجهة الى وزرائه . فنحن نريد اقامة حكومة مسئولة كما نص القانون الاساسي متضامنة في مسئوليتها اما تعديل القانون الاساسي فمرحلة ثانية فخامة الرئيس - يقترح حضرة شمس الدين بك يشاركه فيه محمد بك الانسي رفع مضبطة لصاحب السمو المعظم بشأن وضع الحكومة الحاضر فهل توافقون على ذلك ؟

فقبل المجلس رفع مضبطة على الاعتاب السنوية في هذا الموضوع بالاكثارية اي ١٤ ضد ٣ شمس الدين بك - حتى بعض من رجال الحكومة تشاركتنا في رأينا سعيد بك المفتي - والحكومة ايضاً معكم ان كان القصد تغيير الوضع الحاضر .

محمد بك الانسي - فليجئ سعيد بك

شمس الدين بك - اقترح ان تتألف اللجنة من السادة الآتية اسماءهم :

محمد بك الانسي ، نظمي بك ، نجيب بك الشردي

محمد بك الانسي - وصاحب الاقتراح اي شمس الدين بك

شمس الدين بك - اذن نحن الاربعة تحت رئاسة رفيق باشا المجالي

فوافق المجلس على ذلك

فخامة الرئيس - عندنا قوانين يجب ان نقرأ منها تعديل قانون رخص بيع التبغ

الاسباب الموجبة

ان الرسم الحالي عن الرخصة لمعمل التبغ الذي هو (٦) جنيهات فلسطينية عن كل سنة قليل جداً اذا قيس بالرسم الذي يستوفي في فلسطين وهو (٥٠) جنياً وعلى ذلك فان اعتبار الرسم (٢٥) جنياً في شرق الاردن معتدل بالنسبة الى عدد السكان الذي هو اقل من فلسطين والفرض من هذا المشروع هو رفع الرسم الى هذا الحد

تعديل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٠

- ١ - يسمى هذا القانون تعديل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٠
- ٢ - يستوفي رسم قدره خمسة وعشرون جنياً عن الرخصة لمعمل التبغ عن كل سنة اوجز منها خلافاً لما جاء في تعديل قانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٨
- فخامة الرئيس - يحال على اللجنة المالية
- فوافق المجلس على ذلك
- فخامة الرئيس - يقرأ قانون سكة المواد الحديدية فقري :

الاسباب الموجبة

ان الغرض من هذا المشروع ايقاف الاستمرار في سرقة مواد السكة الحديدية لانه ظهر من التفتيش الذي اجري سنة ١٩٢٩ على الخط الحديدي بين معان والمدورة انه سرق خلال السنوات الثلاثة الاخيرة ٣٦٢ قضيباً من قضبان السكة الحديدية فوضع هذا القانون موضع التنفيذ يجبر كل شخص في حوزته شيء من مواد السكة الحديدية ان يسجلها لدى المتصرف على انه اذا كانت هذه المواد قد ضمت الى بناء دائم قبل تنفيذ هذا القانون فيسمح ببقائها والا فتصادر . كل من وجد في حوزته بعد تنفيذ هذا القانون شيء من مواد السكة الحديدية يمد سارقاً ويجازى بالعقوبة المبينة في المادة الخامسة منه .

قانون

« سرقة مواد السكة الحديدية لسنة ١٩٣٠ »

- ١ - يسمى هذا القانون قانون سرقة مواد السكة الحديدية لسنة ١٩٣٠
- ٢ - تعني عبارة « مواد السكة الحديدية » في هذا القانون اي قسم من شريط السكة الحديد ويشمل ذلك قضبان وفلنكلت وجهازات السكة الحديد .
- تشمل كلمة « متصرف » القائم مقام ومحافظ العاصمة .
- ٣ - على كل من وجد في حوزته بتاريخ العمل بهذا القانون اية مادة من مواد السكة الحديدية ان يقدم خلال شهر من ذلك التاريخ استمداً الى المتصرف يبين فيه كمية مواد السكة الحديدية التي في حوزته ونوعها وكيفية استعمالها اذا كانت مستعملة وعلى المتصرف ان يتثبت من صحة البيانات التي جاءت في الاستمداً .